المملكة المغربية

مشروع نجاعة الأداء

الأمانة العامة للحكومة

Direction du Budget DB3/DS4

مشروع قانون
المـــالـــيـــة
2021

فهرس

الجزء الأول : تقديم الوزارة أو المؤسسة 3

1. تقديم موجز للاستراتيجية 4

2. تقديم الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2021 10

3. ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2021 حسب البرامج 12

4. تقديم الاعتمادات حسب المشاريع أو العمليات 13

5. برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات 14

ملخص البرامج-الأهداف- المؤشرات و المؤشرات الفرعية 16

الجزء الثاني : تقديم البرامج 17

برنامج 121 : تدبير وتنسيق العمل التشريعي والتنظيمي للحكومة 18

1. مسؤول البرنامج 18

2. المتدخلين في القيادة 18

3. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج 18

الجزء الثالث : محددات النفقات 23

1. محددات نفقات الموظفين و الأعوان 24

أ. بنية أعداد الموظفين للسنة الجارية 24

ب. تحليل بنية أعداد الموظفين من منظور النوع 26

ج. توزيع نفقات الموظفين و الأعوان 26

2. محددات نفقات المعدات و النفقات المختلفة و الاستثمار حسب البرنامج و المشروع أو العملية 27

الجزء الأول | تقديم الوزارة أو المؤسسة

Direction du Budget DB3/DSA

1. تقديم موجز للاستراتيجية

تقوم الأمانة العامة للحكومة بدور محوري في ضمان حسن سير العمل الحكومي وتنسيق النشاط التشريعي والتنظيمي للحكومة، بحكم تواجدها في ملتقى جميع مؤسسات الدولة.

وفي هذا الإطار، فقد عهد اليها، طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، بما يلي :

القيام، من الوجهة القانونية، بدراسة جميع مشاريع القوانين والأنظمة للتحقق من مطابقتها لأحكام الدستور، وعدم منافاتها للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل؛

- القيام، إن اقتضى الأمر ذلك، بإعداد مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية التي لا تدخل في اختصاص قطاع وزاري معين؛
- القيام، من الوجهة القانونية، ببحث الفتاوى التي يطلبها رئيس الحكومة أو السلطات الحكومية وسائر الإدارات العمومية إلى الأمين العام للحكومة؛
- إنجاز الترجمة الرسمية للنصوص التشريعية والتنظيمية؛
- القيام، باتصال مع القطاعات الوزارية المعنية، بتدوين النصوص التشريعية والتنظيمية والعمل على تحيينها وتبسيطها قصد جعلها في متناول العموم؛
- القيام بالدراسات والأبحاث القانونية المتصلة بمختلف مجالات العمل التشريعي؛
- توزيع مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية، والمعاهدات والاتفاقيات الدولية المعروضة على مسطرة المصادقة أو الانضمام إليها، على أعضاء الحكومة، قبل عرضها على مجلس الحكومة للتداول في شأنها؛
- إعداد جدول أعمال مجلس الحكومة وعرضه على رئيس الحكومة قصد الموافقة عليه؛
- إعداد بيان عن مداولات كل من المجلس الحكومي والمجلس الوزاري؛
- الاقتراح على رئيس الحكومة إخضاع كل مشروع قانون لدراسة الأثر، سواء قبل إعداده أو بعد ذلك؛
- إعداد دليل للمساطر التشريعية والتنظيمية؛
- تنسيق دراسة مقترحات القوانين المقدمة من طرف أعضاء البرلمان، والمشاركة في عضوية اللجنة التقنية لتتبع المبادرات التشريعية لأعضاء البرلمان؛
- نشر النصوص القانونية بالجريدة الرسمية مع الحرص على احترام الآجال الدستورية المحددة للنشر؛
- تقديم الاستشارات القانونية المتعلقة باتفاقيات القروض واتفاقيات ضمان القروض، بطلب من الحكومة، وذلك بتنسيق مع القطاعات الوزارية المعنية؛

- إعداد وثائق الانضمام أو المصادقة، حسب كل حالة على حدة، على الاتفاقيات الدولية التي تبرمها المملكة المغربية؛
- إعداد المذكرات القانونية المتعلقة بالطعون الدستورية التي تقدمها الحكومة بخصوص عدم دستورية بعض المشاريع أو مقترحات القوانين التي يوافق عليها البرلمان، وكذا إعداد مذكرات جواب الحكومة المتعلقة بالطعون الدستورية التي يقدمها أعضاء البرلمان.

وعلاوة على ذلك، تقوم الأمانة العامة للحكومة، بالمهام التالية:

في مجال الجمعيات: السهر على تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية التي تضبط، بوجه عام، الحق في تأسيس الجمعيات، وكذا التماس الاحسان العمومي من لدن الجمعيات،

في مجال مزاولة المهن المنظمة: السهر على تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية التي تضبط مزاولة المهن المنظمة التي تدخل في مجال اختصاص الأمانة العامة للحكومة وتنظيم الهيئات المهنية المتعلقة بها؛

في مجال النشر بالجريدة الرسمية: تتولى مديرية المطبعة الرسمية مهمة طبع الجريدة الرسمية للمملكة وتنفيذ جميع أعمال الطبع لحساب الإدارات العمومية.

كما تشرف الأمانة العامة للحكومة على اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية التي تقوم بمهام الاستشارة والمساعدة والدراسة وفحص كل مسألة تم عرضها عليها في مجال الطلبيات العمومية، من طرف مصالح الدولة والمؤسسات العمومية وأي شخص اعتباري آخر من أشخاص القانون العام، وتدرس الشكايات الواردة عليها من طرف كل شخص ذاتي أو اعتباري من أشخاص القانون الخاص يشارك في طلبية عمومية إما بصفة متنافس أو نائل الصفقة أو صاحب الصفقة، وكذا تقوم بتنسيق أعمال التكوين الأولي والمستمر في مجال الطلبيات العمومية وتوحيد برامج التكوين لفائدة موظفي المصالح المكلفة بتدبير الطلبيات العمومية بالإدارات العمومية.

ونظرا للدينامية التي عرفتها بلادنا خلال العقدين الأخيرين بفعل اعتماد سياسات عمومية وقطاعية مهيكلة واطلاق مجموعة من الأوراش التنموية الكبرى ، فقد عرفت الأدوار التي تقوم بها الأمانة العامة للحكومة تطورا مستمرا ، لا سيما في مجال التشريع الذي يعتبر اداة فاعلة في إنجاح هذه الدينامية، الأمر الذي فرض عليها تحديث آليات اشتغالها، وتقوية مبادراتها في مختلف المجالات التي تدخل في اختصاصاتها.

و في هذا الاطار، ولبلوغ الغايات المرجوة خلال السنوات الثلاثة القادمة ، أعدت الأمانة العامة للحكومة تصورا شاملا يرتكز على ثلاث محاور استراتيجية، نستعرضها كالتالي:

1. تعزيز الأمن القانوني:

يهدف الأمن القانوني أساسا إلى تعزيز حقوق الأفراد والجماعات و حمايتهم من التداعيات السلبية الناتجة عن تعقيدات المنظومة التشريعية وكذا المتغيرات القانونية المتسارعة وما قد ينجم عن ذلك من ثغرات قانونية وغياب الدقة والوضوح، الذي قد يعتري النصوص التشريعية والتنظيمية إبان تنزيلها وتطبيقها.

إن إدراج مجموعة من الإصلاحات القانونية أصبح ضرورة ملحة أمام تضخم الإنتاج التشريعي والتنظيمي لتلبية احتياجات المجتمع المتزايدة بشكل متسارع ووجود أوراش مفتوحة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي من جهة، ومن جهة أخرى فإن الترسانة القانونية الحالية تضم مجموعة من النصوص التي صدرت في عهد الحماية وباتت غير مسايرة للتطورات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، كما أن المغرب أصبح ملزما بملاءمة تشريعاته مع التشريعات الدولية الملزمة له عن طريق الاتفاقيات الدولية المصادق عليها .

وتندرج مشاريع إصلاح المنظومة القانونية كذلك ضمن الاجراءات التي يبدلها المغرب لمواجهة الإكراهات الدولية التي تهدده بإدراجه ضمن قوائم الدول التي تعتبر تشريعاتها غير مستجيبة للمعايير الدولية المتفق عليها بالنسبة لمجالات معينة ولاسيما ما يتعلق بمحاربة الإرهاب وغسل وتهريب الأموال والتدابير الجبائية الملحقة للضرر.

ومن هذا المنطلق، يأتي حرص الأمانة العامة للحكومة على تجويد المنظومة القانونية الوطنية وتيسير الولوج إليها بهدف عقلنة الانتاج القانوني وتحسين مقروئيته من طرف المرتفق وكذا من لدن مختصي القانون، عبر:

Direction du Budget DB3/DSA

- **مراجعة التشريعات القائمة وتحيينها:**

من أجل جعل المنظومة القانونية الوطنية مسايرة للتطورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وللسياسات العمومية الأفقية والقطاعية، سيتم العمل على مراجعة التشريعات القائمة ذات الأولوية والعمل على تحيينها بالتنسيق مع القطاعات المعنية بها وفق برنامج متعدد السنوات.

- **تعزيز اليقظة القانونية:**

نظرا لما تكتسيه اليقظة القانونية من أهمية في تعزيز الأمن القانوني، كأداة لتتبع التحولات والتغيرات التي يعرفها الواقع القانوني السائد، وذلك عبر رصد تطور التشريعات الوطنية والمقارنة والاجتهادات القضائية والآراء الفقهية، ستعمل الأمانة العامة للحكومة على تعزيز قدراتها في هذا الميدان، وذلك عبر تكوين

مواردها البشرية لهذا الغرض، وكذا إرساء نظام معلوماتي حديث سيمكن بصفة منتظمة من إصدار نشرات يقظة ذات جودة عالية.

- **تطوير النشر الالكتروني لأعداد الجريدة الرسمية :**

وعيا منها بما يكتسيه نشر القواعد القانونية وتيسير الولوج إليها من أهمية، ستواصل الأمانة العامة للحكومة مجهوداتها في توسيع نطاق العمل بالتكنولوجيا الحديثة ، وذلك عبر تطوير النشر الالكتروني لأعداد الجريدة الرسمية.

2. تحسين حكامة الطلبيات العمومية:

وضعت اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية ضمن أولوياتها الاستراتيجية جعل الصفقات العمومية آلية من آليات دعم تنافسية الاقتصاد الوطني، وإدراج البعدين الاقتصادي والتدبيري في صلب وظيفة الشراء العمومي عوض الاقتصار على الجانب المسطري، وذلك من أجل ترشيد النفقات العمومية وتعزيز نجاعة القطاع العمومي. ويرتكز هذا المحور الاستراتيجي بالأساس على :

- **تطوير الإطار القانوني والمؤسساتي للطلبيات العمومية:**

ستعمل اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية بتنسيق مع شركائها على تقييم منظومة الطلبيات العمومية من خلال كافة أبعادها (القانونية والتدبيرية والمالية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية) بهدف تعميق تشخيص واقع الطلبيات العمومية في ضوء الممارسات الفضلى المعمول بها وطنيا ودوليا، وذلك من أجل وضع خطة طريق لإصلاح المنظومة القانونية المؤطرة للطلبيات العمومية.

- **ضبط نفقات الإدارة وترشيد حاجياتها عن طريق تأهيل المشترين العمومين واعداد الدلائل المرجعية للشراء العمومي :**

ستسعى اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية في هذا الصدد إلى وضع برامج تسمح للإدارات بالتحديد الدقيق لاحتياجاتها وكذا إلى اعداد الدلائل المرجعية المتطلبة لضمان نجاعة الشراء العمومي وفعالية النفقة العمومية شراء فعال.

ووعيا منها بأهمية العامل البشري في تطوير وتحديث منظومة الطلبيات العمومية، فقد وضعت اللجنة ضمن أولوياتها مسألة تأهيل المشترين العموميين في افق بلوغ درجة الاحترافية ، مما سيمكنهم من الالمام بجميع الأبعاد المرتبطة بالشراء العمومي، عبر التكوين والتكوين المستمر ، بشراكة مع الجامعات والمدارس و المعاهد العليا.

Direction du Budget DB3/DSA

3 . تطوير الإدارة وتحسين جودة الخدمات:

تسعى الأمانة العامة للحكومة خلال السنوات القادمة إلى تطوير عملها ومناهج اشتغالها، في إطار من الانفتاح على محيطها المؤسسي. ومن هذ المنطلق، تم اعتماد المحور الثالث والأخير المتعلق بتطوير الإدارة وتحسين جودة الخدمات. ويرتكز هذا المحور الاستراتيجي بالأساس على :

- **تبسيط ونزع الطابع المادي عن المساطر ذات الأولوية:**

نظرا للأهمية التي توليها الأمانة العامة للحكومة للتطوير المستمر لجودة الخدمات التي تقدمها للمرتفقين وشركائها المؤسساتيين، فإنها ستواصل عملها على تنفيذ مشروع الرقمنة، الذي يشكل اليوم رافعة حقيقية لتطوير الإدارة، وذلك عبر اعتماد نظام معلوماتي سيمكن من تقليص الآجال وتبسيط المساطر ذات الأولوية خصوصا في مجال المهن المنظمة والجمعيات، وكذا إعداد أو مراجعة النصوص التشريعية والتنظيمية ذات الصلة.

- **تطوير منظومة تدبير الموارد البشرية:**

تتوفر الأمانة العامة للحكومة على رأسمال بشري مهم ومتنوع من حيث الكفاءات، وستعمل على مواصلة تطوير وتثمين هذا الرأسمال البشري من خلال تحديث منظومة تدبير الموارد البشرية، عبر اعتماد التدبير التوقعي للموظفين، وإعداد الدلائل المرجعية للوظائف والكفاءات، وكذا إعداد برامج التكوين لتعزيز قدرات الموظفين.

- **حفظ وتثمين الأرشيف:**

تتوفر الأمانة العامة للحكومة على رصيد وإرث قانوني بالغ الاهمية، إذ هناك نصوص قانونية توثق وتؤرخ لمختلف الحقب التي مرت منها مملكتنا، وكذا على أرشيف مهم بكل من مديرية المهن المنظمة ومديرية الجمعيات. لذا ستعمل الأمانة العامة للحكومة على وضع مشروع خاص برقمنته وتثمينه.

- **عصرنة الجريدة الرسمية :**

تطلع الأمانة العامة للحكومة إلى توفير كل الوسائل الكفيلة لضمان استمرارية مسلسل عصرنة المطبعة الرسمية، وذلك من أجل تطوير أدائها في مجال الطباعة والنشر، من خلال مسايرة آخر التطورات التكنولوجية والتقنية في هذين المجالين، وكذا من أجل تعزيز قدراتها التسويقية عبر استعمال وسائل التسويق الإلكتروني لعرض منشوراتها للبيع.

- ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية الوزارة أو المؤسسة

2. تقديم الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2021

- جدول 1: ملخص اعتمادات الميزانية العامة المتوقعة حسب الفصول

الفصل	الميزانية العامة (قانون المالية للسنة 2020)	الميزانية العامة (مشروع قانون المالية للسنة 2021)	% مشروع قانون المالية لسنة 2021/ قانون المالية للسنة 2020
الموظفون	78 537 000	85 904 000	9,38
المعدات والنفقات المختلفة	15 084 000	17 649 000	17
الاستثمار	874 000	3 228 000	269,34
المجموع	94 495 000	106 781 000	13

- جدول 2: ملخص اعتمادات الميزانية العامة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية المتوقعة حسب الفصول

الفصل	الميزانية العامة	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة		الحسابات المرصدة لأمور خصوصية		مجموع مشروع قانون المالية للسنة 2021
	مشروع قانون المالية للسنة 2021	مشروع قانون المالية للسنة 2021	تحويلات أو دفوعات	مشروع قانون المالية للسنة 2021	تحويلات أو دفوعات	
الموظفون	85 904 000					
المعدات والنفقات المختلفة	17 649 000	20 000 000	-			
الاستثمار	3 228 000	-	-			
المجموع	106 781 000	20 000 000	-	-	-	126 781 000

- إدراج أسماء مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية

• مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة :

- مديرية المطبعة الرسمية

3. ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2021 حسب البرامج

- جدول 3 : ملخص اعتمادات الميزانية العامة المتوقعة حسب البرامج

البرامج	الميزانية العامة (قانون المالية لسنة 2020)	الميزانية العامة (مشروع قانون المالية للسنة 2021)			% مشروع قانون المالية للسنة 2021 / قانون المالية للسنة 2020
		فصل الموظفين	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
تدبير وتنسيق العمل التشريعي والتنظيمي للحكومة	94 495 000	85 904 000	17 649 000	3 228 000	13
المجموع	94 495 000	85 904 000	17 649 000	3 228 000	13

جدول 4: ملخص الاعتمادات المتوقعة حسب البرامج و المكونات الميزانياتية

البرامج	الميزانية العامة	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة		الحسابات المرصدة لأمور خصوصية		مجموع مشروع قانون المالية للسنة 2021
	مشروع قانون المالية للسنة 2021	مشروع قانون المالية للسنة 2021	تحويلات أو دفوعات	مشروع قانون المالية للسنة 2021	تحويلات أو دفوعات	
تدبير وتنسيق العمل التشريعي والتنظيمي للحكومة	106 781 000	20 000 000	-	-	-	126 781 000
المجموع	106 781 000	20 000 000	-	-	-	126 781 000

4. تقديم الاعتمادات حسب المشاريع أو العمليات

برنامج 121 : تدبير وتنسيق العمل التشريعي والتنظيمي للحكومة

- جدول 5 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
تجويد حكامة الطلبيات العمومية	3 700 000	800 000	4 500 000
دعم و قيادةالمهام	12 828 396	-	12 828 396
مساعدة للأعمال الإجتماعية	760 000	-	760 000
تكوين	360 604	-	360 604
توسيع وتجهيز مقرالكتابة العامة للحكومة	-	2 428 000	2 428 000

Direction du Budget DB2/DSA

5. برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات

- جدول 6: البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2021 ,2022 ,2023) لاعتمادات الميزانية العامة حسب طبيعة النفقة

	قانون المالية للسنة 2020	الإسقاطات الأولية 2021	مشروع قانون المالية للسنة 2021	الإسقاطات 2022	الإسقاطات 2023
نفقات الموظفين	78 537 000	85 033 120	85 904 000	91 389 000	89 721 000
نفقات المعدات والنفقات المختلفة	15 084 000	17 971 000	17 649 000	17 649 000	17 649 000
نفقات الاستثمار	874 000	3 040 000	3 228 000	3 228 000	3 228 000
المجموع	94 495 000	106 044 120	106 781 000	112 266 000	110 598 000

- جدول 7 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2021,2022 ,2023) لاعتمادات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية

	قانون المالية للسنة 2020	الإسقاطات الأولية 2021	مشروع قانون المالية للسنة 2021	الإسقاطات 2022	الإسقاطات 2023
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	20 000 000	20 000 000	20 000 000	20 000 000	20 000 000
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	-	-	-	-	-

- جدول 8 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2021,2022,2023) حسب البرامج

	قانون المالية للسنة 2020	الإسقاطات الأولية 2021	مشروع قانون المالية للسنة 2021	الإسقاطات 2022	الإسقاطات 2023
تدبير وتنسيق العمل التشريعي والتنظيمي للحكومة					
الميزانية العامة	94 495 000	106 044 120	106 781 000	112 266 000	110 598 000
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	20 000 000	20 000 000	20 000 000	20 000 000	20 000 000

- جدول 9 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2021,2022, 2023) لأهم المشاريع أو العمليات الميزانية العامة

	قانون المالية للسنة 2020	الإسقاطات الأولية 2021	مشروع قانون المالية للسنة 2021	الإسقاطات 2022	الإسقاطات 2023
تدبير وتنسيق العمل التشريعي والتنظيمي للحكومة					
تجويد حكامة الطلبيات العمومية	3 000 000	4 000 000	4 500 000	4 500 000	4 500 000
دعم و قيادةالمهام	92 899 792	98 522 912	98 732 396	104 217 396	102 549 396
مساعدة للأعمال الإجتماعية	-	760 000	760 000	760 000	760 000
تكوين	721 208	1 200 000	360 604	360 604	360 604
توسيع وتجهيز مقرالكتابة العامة للحكومة	874 000	3 040 000	2 428 000	2 428 000	2 428 000

Royaume du Maroc Ministère de l'Economie, des Finances et de la Réforme de l'Administration Direction du Budget DB3/DSA

ملخص البرامج-الأهداف- المؤشرات و المؤشرات الفرعية

البرامج	الأهداف	المؤشرات
121 : **تدبير وتنسيق العمل التشريعي والتنظيمي للحكومة** مسؤول البرنامج : مدير الشؤون الادارية والمالية	هدف 1.121 : السهر على تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بحق تأسيس الجمعيات	مؤشر 1.1.121 : متوسط مدة دراسة اللجنة المعنية لطلبات الترخيص بالتماس الاحسان العمومي
		مؤشر 2.1.121 : متوسط مدة دراسة طلبات الاعتراف بالمنفعة العامة التي صاغتها الجمعيات وتقديمها إلى رئيس الحكومة لاتخاذ القرار
	هدف 2.121 : السهر على تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالمهن المنظمة والهيئات المهنية	مؤشر 1.2.121 : متوسط مدة إصدار التراخيص لمزاولة المهن المنظمة
	هدف 3.121 : تحسين تكلفة و تدبير وظائف الدعم	مؤشر 1.3.121 : نسبة نجاعة تدبير الموارد البشرية
		مؤشر 2.3.121 : نسبة النجاعة المكتبية

Direction du Budget DB3/DSA

الجزء الثاني

تقديم البرامج

برنامج 121 : تدبير وتنسيق العمل التشريعي والتنظيمي للحكومة

1. مسؤول البرنامج

مدير الشؤون الادارية والمالية

2. المتدخلين في القيادة

- المديرية العامة للتشريع والدراسات القانونية.
- مديرية الجمعيات.
- مديرية المهن المنظمة والهيئات المهنية.
- مديرية الشؤون الادارية والمالية.
- مديرية المطبعة الرسمية.
- اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية.

Direction du Budget DB3/DSA

3. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.121: السهر على تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بحق تأسيس الجمعيات

المؤشر 1.1.121 : متوسط مدة دراسة اللجنة المعنية لطلبات الترخيص بالتماس الاحسان العمومي

الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	التوقع 2022	التوقع 2023	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
يوم	7	7	15	15	15	15	2023

- توضيحات منهجية

تقاس مدة الرد على طلبات الترخيص بالتماس الاحسان العمومي بعدد الايام التي تفصل بين تاريخ الاستلام الفعلي للطلب و تاريخ إصدار القرار بالترخيص.

تحسب المدة المتوسطة على الشكل التالي:

مجموع الآجال التي تمت فيها دراسة طلبات الترخيص بالتماس الاحسان العمومي/ العدد الاجمالي لطلبات الترخيص بالتماس الاحسان العمومي التي تمت دراستها.

- مصادر المعطيات

مديرية الجمعيات.

- حدود و نقاط ضعف المؤشر

تبقى مدة الرد على طلبات الترخيص بالتماس الاحسان العمومي رهينة بمدى تفاعل وتجاوب كل القطاعات المتدخلة في هذا الشأن.

- تعليق

بغية تيسير حصول الجمعيات على التمويل، يتعين تحسين المواعيد النهائية لدراسة الطلبات المتعلقة بمنح التراخيص بالتماس الاحسان العمومي.

المؤشر 2.1.121 : متوسط مدة دراسة طلبات الاعتراف بالمنفعة العامة التي صاغتها الجمعيات وتقديمها إلى رئيس الحكومة لاتخاذ القرار

الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	التوقع 2022	التوقع 2023	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
شهر	6	6	6	6	6	6	2023

- توضيحات منهجية

مدة دراسة طلبات الاعتراف بالمنفعة العامة هي المدة الزمنية المطلوبة لجمع المعطيات المتعلقة بطلبالاعتراف بصفة المنفعة العامة، والتشاور مع وزارة المالية والجهات الحكومية المعنية بأنشطة الجمعية قبل تقديم نتائج دراسة الطلب على نظر رئيس الحكومة.

يتم حساب المؤشر على النحو التالي:

مجموع الآجال التي تمت فيها دراسة طلباتالاعتراف بصفة المنفعة العامة / عدد طلبات الاعترافبصفة المنفعة العامةالتي تمت دراستها.

- مصادر المعطيات

مديرية الجمعيات.

- حدود و نقاط ضعف المؤشر

تبقى مدة الرد على طلبات الاعتراف بصفة المنفعة العامةرهينة بمدى تفاعل وتجاوب كل القطاعات المتدخلة في هذا الشأن.

- تعليق

لا شيء.

الهدف 2.121: السهر على تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالمهن المنظمة والهيئات المهنية

المؤشر 1.2.121 : متوسط مدة إصدار التراخيص لمزاولة المهن المنظمة

الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	التوقع 2022	التوقع 2023	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
يوم	30	30	30	30	30	30	2023

- توضيحات منهجية

تقاس مدة إصدار التراخيص لمزاولة المهن المنظمة بعدد الايام التي تفصل بين تاريخ الاستلام الفعلي للطلب و تاريخ إصدار القرار بالترخيص.

تحسب المدة المتوسطة على الشكل التالي:

مجموع الآجال التي تمت فيها دراسة طلبات الترخيص لمزاولة المهن المنظمة / العدد الاجمالي لطلبات الترخيص لمزاولة المهن المنظمة التي تمت دراستها

- مصادر المعطيات

مديرية المهن المنظمة والهيئات المهنية.

- حدود و نقاط ضعف المؤشر

تبقى مدة الرد على طلبات الترخيص لمزاولة المهن المنظمة رهينة بمدى تفاعل وتجاوب كل القطاعات المتدخلة في هذا الشأن.

- تعليق

لا شيء.

الهدف 3.121: تحسين تكلفة و تدبير وظائف الدعم

المؤشر 1.3.121 : نسبة نجاعة تدبير الموارد البشرية

الوحدة	انجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	التوقع 2022	التوقع 2023	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	2	2,70	2	2	2	2	2023

- توضيحات منهجية

طريقة حساب المؤشر هي كالتالي:

عدد الموظفين العاملين بقسم الموارد البشرية/ العدد الاجمالي لموظفي الامانة العامة للحكومة.

- مصادر المعطيات

قسم الموارد البشرية

- حدود و نقاط ضعف المؤشر

لا شيء.

- تعليق

يتعين أن يأخذ تطور مؤشر نسبة نجاعة تدبير الموارد البشرية منحى تنازليا.

المؤشر 2.3.121 : نسبة النجاعة المكتبية

الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	التوقع 2022	التوقع 2023	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
درهم/مكتب	6 465	6 721	6 465	6 465	6 465	6 465	2023

- توضيحات منهجية

طريقة حساب المؤشر هي كالتالي:

إجمالي نفقات المكتبيات/ عدد المكاتب

- مصادر المعطيات

قسم الميزانية والمعدات

- حدود و نقاط ضعف المؤشر

لا شيء.

- تعليق

لا شيء.

الجزء الثالث

محددات النفقات

1. محددات نفقات الموظفين و الأعوان

أ. بنية أعداد الموظفين للسنة الجارية

- جدول 10 : التوزيع حسب الدرجات /الرتب

الدرجات/الرتب	الأعداد			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
موظفي التنفيذ (السلالم من 5 إلى 6 و السلالم المطابقة)	86	28	114	25,56
موظفي الإشراف (السلالم من 7 إلى 9 و السلالم المطابقة)	59	60	119	26,68
الأطر والأطر العليا (السلم 10 و ما فوق و السلالم المطابقة)	131	82	213	47,76
المجموع	276	170	446	100

- جدول 11 : التوزيع حسب المصالح

المصالح	الأعداد			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
المصالح المركزية	276	170	446	100
المصالح اللاممركزة	0	0	0	0
المجموع	276	170	446	100

- جدول 12 : التوزيع حسب الجهات

المصالح	الأعداد			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
جهة طنجة-تطوان-الحسيمة	0	0	0	0
جهة الشرق	0	0	0	0
جهة فاس - مكناس	0	0	0	0
جهة الرباط - سلا-القنيطرة	276	170	446	100
جهة بني ملال - خنيفرة	0	0	0	0
جهة الدار البيضاء- سطات	0	0	0	0
جهة مراكش - آسفي	0	0	0	0
جهة درعة - تافيلالت	0	0	0	0
جهة سوس - ماسة	0	0	0	0
جهة كلميم - واد نون	0	0	0	0
جهة العيون -الساقية الحمراء	0	0	0	0
جهة الداخلة - واد الذهب	0	0	0	0
المجموع	276	170	446	100

ب. تحليل بنية أعداد الموظفين من منظور النوع

ج. توزيع نفقات الموظفين و الأعوان

- جدول 13 : توقع نفقات الموظفين للسنة 2021 (مشروع قانون المالية)

	النفقة	العدد
النفقات الدائمة	80 086 226	446
المناصب المحذوفة	281 226	7
عمليات التوظيف (تتضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	0	0
عمليات الإدماج	150 000	3
مقتضيات أخرى تتعلق بمراجعات الأجور (ت تضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	0	
الترقيات في الدرجة والرتبة (ت ت ضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	0	
نفقات الموظفين المؤداة من طرف مديرية نفقات الموظفين	79 955 000	442
نفقات الموظفين الأخرى المؤداة من طرف محاسبي الخزينة العامة للمملكة	5 949 000	
نفقات الموظفين المتوقعة	85 904 000	

Direction du Budget DB3/DSA

2. محددات نفقات المعدات و النفقات المختلفة و الاستثمار حسب البرنامج و المشروع أو العملية

برنامج 121 : تدبير وتنسيق العمل التشريعي والتنظيمي للحكومة

❖ محددات نفقات الاستثمار أو نفقات المعدات والنفقات المختلفة

Direction du Budget DB3/DSA

- مشروع 1 : دعم المهام

خصص الغلاف المالي لهذا المشروع لتغطية مصاريف التعويضات الخاصة بأعضاء الجهاز التداولي للجنة الوطنية للطلبيات العمومية.

- مشروع 2 : تجويد حكامة الطلبيات العمومية

خصص الغلاف المالي لهذا المشروع لتغطية مصاريف التعويضات الخاصة بأعضاء الجهاز التداولي للجنة الوطنية للطلبيات العمومية.

- مشروع 3 : دعم و قيادةالمهام

تبلغ الاعتمادات المخصصة لهذا المشروع ما قدره 12.828.396 درهم. ويمثل البند المتعلق باكتراء المباني الادارية ، والذي يبلغ **2.079.792** درهم ، أكبر نفقات هذا المشروع.

أما بخصوص البند المتعلق بمصاريف الأمن و الحراسة والتنظيف ،و التي تبلغ قيمتها 1.588.830,00 درهم، فإنه يتولى 15 رجل حراسة و 19 عامل نظافة مسؤولية مراقبة و تنظيف مباني الأمانة العامة للحكومة.

- مشروع 4 : مساعدة للأعمال الإجتماعية

يوضع هذا الغلاف المالي رهن إشارة جمعية الاعمال الاجتماعية لموظفي الامانة العامة للحكومة.

- مشروع 5 : تكوين

الغلاف المالي المخصص للتكوين والذي يبلغ 360.604 درهم، يتم توجيهه بالخصوص الى الرفع من كفاءات موظفي الامانة العامة للحكومة عبر تنظيم تكوينات في مختلف المجالات.

- مشروع 6 : توسيع وتجهيز مقر الكتابة العامة للحكومة

أطلقت الامانة العامة للحكومة ورش توسيع مرافقها، لتوفير ظروف العمل الملائمة لموظفيها. ويعتبر الغلاف المالي المخصص لاقتناء العتاد والبرامج المعلوماتية من أهم المصاريف، حيث تبلغ ما قدره 1.368.000 درهم.